الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مردوخ يسحب عرضه لشراء «تايم»

رويترز: قررت شركة فوكس التابعة لقطب صناعة الإعلام روبرت مردوخ سحب عرضها لشراء تايم وارنر مقابل 80 مليار دولار متخلية عن خططها لإنشاء واحدة من أكبر الشركات الإعلامية في العالم. ويبدو أن هذا الإعلان المفاجئ قد حال دون ما ، اعتبرها كثير من المستثمرين معركة استنزاف حتمية بخصوص اتفاق كان من شأنه أن يجمع بين أكبر شركتي إنتاج سينمائي وشبكات تلفزيونية. وعزا مردوك رئيس مجلس إدارة فوكس ورئيسها التنفيذي هذا القرار إلى رفض مجلس إدارة تايم وارنر الجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث عملية الاستحواذ.

«الأنباء» تنشر التفاصيل: تأسيس 7 شركات وإطلاق 15 مشروعاً لـ 5 سنوات مقبلة

خطة التنمية الجديدة تفتح فرصاً بـ 8 مليارات دينار أمام القطاع الخاص

محمود فاروق

مع اعتماد الحكومة الكويتية مشروع الخطة الإنمائية للسنوات الـ 5 المقبلة قبل يومين، وضعت الحكومة أهدافا لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 34٪ والعمل على تأسيس شركات مع القطاع الخاص برؤوس أموال مشتركة تتجاوز 8 مليارات دينار (بما يعادل نحو 28 مليار دولار)، حسب مشروع الخطة المعتمدة الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منها.

وستتركز المشروعات المشتركة في صناعة البتروكيماويات وما شابهها من صناعات تحويلية وتطوير منطقة الشمال على الحدود مع العراق وتشغيل ميناء مبارك الكبير.

وأهم الشركات والمشاريع المرشح انطلاقها بالمشاركة مع القطاع الخاص او من خلال الحكومة خلال فترة الخطة الإنمائية 2015/2016 ـ 2019/2020 هي:

أولا: تطوير منطقة الشمال وفيها:

تأسيس شركة المستودعات والمنافذ الحدودية (العبدلي) ـ مشروع تطوير جزيرة بوبيان وإنشاء مدينة الحرير.

ثانيا: في قطاع الكهرباء والماء:

تأسيس شركة محطة الزور الثانية الشمالية ـ تأسيس شركة محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه ـ تأسيس شركة لإنشاء وتشغيل وتحويل محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة منطقة العبدلي.

ثالثا: في قطاع النفط:

المضي قدما في مشروع مصفاة الزور ـ ومتابعة تنفيذ مشروع الوقود البيئي النظيف ـ إنشاء مصفاة ومجمع للبتروكيماويات ومحطات وقود قيتنام ـ إنشاء مصفاة جديدة متكاملة مع مجمع للبتروكيماويات ومحطات وقود في جنوب الصين ـ إنشاء مركز لأبحاث البترول تابع لمؤسسة البترول الكويتية ـ مشروع الأوليفينات الثالث في الكويت.

رابعا: قطاع الإسكان:

تأسيس شركة المساكن المنخفضة التكاليف ـ مشروع مدينة الخيران ـ مشروع مدينة المطلاع، (علما أن المشروعين الأخيرين كان من المفترض تأسيسهما في شركة لكن تم تحويلهما الى مشاريع ستنفذها وزارة الإسكان).

خامسا: في قطاع الصحة:

متابعة تنفيذ تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي.

سادسا: في قطاع النقل والمواصلات:

المضي قدما لتوسعة وتطوير المطار الدولي (مبنى الركاب 2) ـ إطلاق مشروع المترو ـ وإطلاق مشروع السكك الحديدية.

سابعا: في قطاع السياحة والإعلام:

مشروع تطوير جزيرة فيلكا ـ وتأسيس شركة المدينة الإعلامية.

ثامنا: قطاع البيئة:

إطلاق مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة والاستفادة منها في موقع كبد ـ توسعة مشروع محطة الصرف الصحي في منطقة أم الهيمان (المنطقة الجنوبية).

5 حلول لمواجهة تحديات الخطة

وتضمنت الخطة مجموعة من التوجهات العامة لمواجهة التحديات المتراكمة في السنوات والعقود الماضية التي تحول بعضها إلى اختلالات جذرية تؤثر سلبا على عملية التنمية في البلاد فضلا عن الاختلالات الراهنة التي تلحق بالميزانية العامة للدولة، وهي على النحو التالي:

أولا: تنويع هيكل الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية: وذلك من خلال رفع نسبة مساهمة الناتج غير النفطي (الخاص والعام) في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 43٪ كمتوسط لآخر 3 سنوات إلى نحو 55٪ في السنة الأخيرة للخطة.

ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 34٪، والعمل على شراكات طويلة الأجل مع القطاع الخاص برؤوس أموال مشتركة تتجاوز 8 مليارات دينار، وعلى الأخص في صناعة البتروكيماويات وما شابهها من صناعات تحويلية ترتبط بها.

ثانيا: إصلاح الخلل في الميزانية العامة:

وذلك من خلال تبني برنامج للإصلاح المالي في الدولة، يركز على ترشيد الإنفاق الحكومي باتجاه تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي ليصل إلى 15,2٪ ومعالجة أسباب الهدر.

وإعادة هيكلة الدعم الحكومي، والذي يمثل أكثر من ربع إنفاق الموازنة العامة وإعادة تسعير الخدمات بهدف الحد من هدر استهلاكها، والتحول من دعم أسعار السلع والخدمات مباشرة (الدعم العيني) إلى دعم نقدي فيما يخص المحروقات والكهرباء والماء والمواد الاستهلاكية.

فضلا عن ضرورة ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي وتحفيز التشغيل بالقطاع الخاص، من خلال الالتزام بتحقيق نسبة متزايدة سنويا لا تقل عن 10٪ من العمالة الكويتية في القطاع الخاص، وضبط تكاليف المشروعات الحكومية الكبيرة، من خلال تطبيق نظام خبراء إدارة الاستثمارات العامة بإشراف جهات دولية غير هادفة للربح تختص بتقييم المشاريع وتدخل في دراسة المشروع دون أي تعطيل لإقرار المشروع.

والعمل على تخفيض متوسط تكلفة إنتاج برميل النفط على مدى سنوات الخطة حتى لا تفقد الدولة ميزتها النسبية في إنتاج النفط، والبدء في تحصيل ضريبة القيمة المضافة بعد إقرارها، وإعادة تسعير حقوق الانتفاع بالأراضي التي تقدمها الدولة لتتلاءم مع أسعارها الحقيقية.

ثالثا: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي في تنويع الاقتصاد وعلى الأخص في مجالات الاستثمارات الاقتصادية ذات العوائد الإيجابية على الاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الشراكة مع المستثمر الأجنبي، في كل مجالات الاستثمار في الدولة.

رابعا: تطوير البنى الأساسية الداعمة للتنمية، بما يتماشى مع متطلبات النمو السكاني وتلبية احتياجات التنمية ورؤية الدولة، وتسعى الدولة في هذا الخصوص الى تبني فصل المشغل عن المنظم وإشراك القطاع الخاص في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بحيث يتم تخصيص محطات الإنتاج الحالية وتخصيص إدارة المنافذ الجديدة كالمطار الجديد وميناء مبارك الكبير لرفع كفاءة تشغيلها واستكمال إنشاء شركات الدين الإسكانية، كما ستواصل الحكومة جهودها في تطوير البنى الأساسية في مجال النقل والمواصلات من خلال إضافة نحو 1,503 كيلومترات من الطرق الرئيسية وكذلك تشغيل مستشفى جابر وإنشاء المناطق الإسكانية الجديدة.

خامسا: تبني رؤية إستراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية، بما يتطلبه ذلك من مراجعة وتعديل المخطط الهيكلي وآلية إدارته والإشراف عليه، وربطه بتوجهات وسياسات خطط التنمية، والعمل على توفير الأراضي اللازمة ضمن المناطق الجديدة والقائمة لاستخدامات القطاع الخاص لإقامة مرافق استثمارية خدمية صحية وتعليمية واجتماعية، ومشروعات تجارية وحرفية.

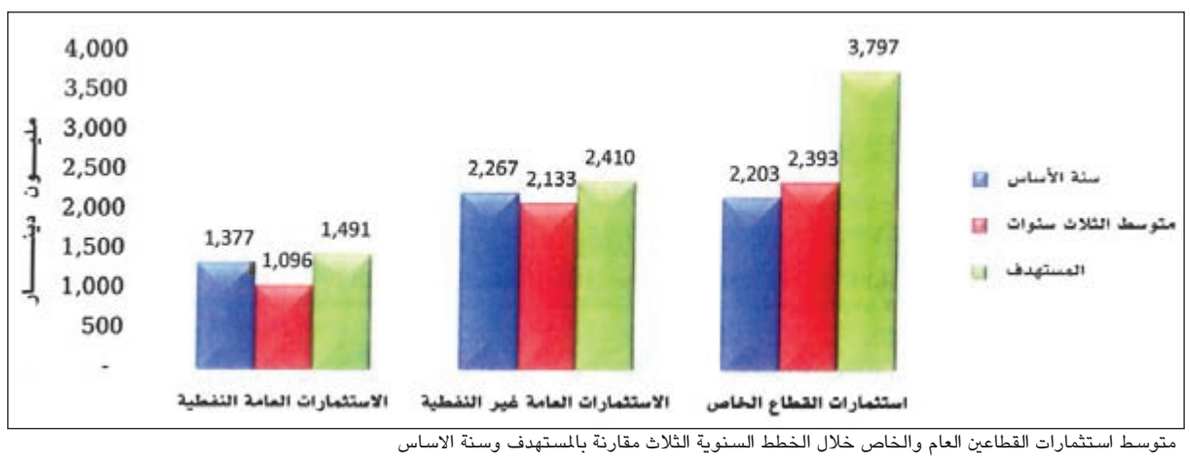

متوسط استثمارات القطاعين العام والخاص خلال الخطط السنوية الثلاث مقارنة بالمستهدف وسنة الاساس

الكويت ستنافس في صناعة البتروكيماويات وتعول على تنمية حدودها مع العراق

التخلي عن تأسيس شركات إسكانية مع القطاع الخاص.. وحصرها بـ «المساكن المنخفضة التكاليف»

زيادة الإنفاق الرأسمالي ليبلغ 15٪.. وتحويل 10٪ من العمالة إلى القطاع الخاص

رفع مساهمة الناتج غير النفطي من 43٪ إلى نحو 55٪ في السنة الأخيرة للخطة

معاملة الخليجي مثل القطري في البورصة القطرية.. والسماح للأجانب بتملك 49٪

قطر تدخل المنافسة الخليجية وتفتح أبوابها للأجانب

القطري والأجنبي جنبا الى جنب في بورصة قطر بعد قرار فتح الباب امام المستثمرين الأجانب لتملك الأسهم القطرية بنسبة تصل الى 49٪ في الشركات المدرجة

شريف حمدي

أصدر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر قانونا يسمح بموجبه للأجانب بتملك حتى 49٪ من أسهم شركات المساهمة القطرية المدرجة في بورصة قطر، وذلك بعد موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة على النسبة المقترحة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ويجوز لهم تملك نسبة تزيد على النسبة المشار إليها، بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير على ان يعامل مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة القطريين في تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر.

من جانبه، توقع المحلل المالي ومدير عام شركة كي آي سي للوساطة المالية فهد الشريعان ان يشهد السوق القطري نشاطا ملحوظا خلال الجلسات المقبلة تفاعلا مع القرار الإيجابي، مشيرا إلى ان التعاطي مع القرار قد يصل إلى حالة من التفاؤل كالتي شهدها السوق السعودي مؤخرا على وقع قرار السماح للأجانب بالاستثمار المباشر.

وقال الشريعان ان مثل هذه الخطوات التي تشهدها أسواق المنطقة مثل السعودية وقطر تدل على تطور في النظرة الاقتصادية ومحاولة انفتاح هذه الأسواق على الاقتصاد العالمي. وكانت بورصة قطر أدرجت ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة من مورغان ستانلي، والتي تعتمد معيار نسبة تملك الأجانب في الأسهم كأحد المعايير الأساسية للإدراج، وتم إدخال 10 شركات للمؤشر MSCI، وهي: مصرف الريان، بروة العقارية، بنك قطر التجاري، بنك الدوحة، ooredoo، قطر للكهرباء والمياه، صناعات قطر، مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الوطني، وقودافون قطر.

ومن شأن دخول 10 شركات قطرية في مؤشر الأسواق الناشئة ان يعزز السيولة في السوق القطرية ويساهم في تنشيط تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية متوسطة وطويلة الأجل.

وشهدت بورصة قطر تباينا في الأداء في جلسة تعاملات أمس وأغلقت على تراجع بواقع 70 نقطة بنسبة انخفاض 0,53٪ ليصل المؤشر إلى مستوى 13,103 نقاط، ولم يكن هناك تفاعل مع القرار نظرا لصدوره مع نهاية التعاملات.

لمدة تزيد على 10 سنوات

عقد بين «جنرال إلكتريك» و«نفط الكويت» بـ 75 مليون دولار

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادرها أن شركة نفط الكويت طلبت التعاقد المباشر مع شركة جنرال الكتريك من خلال وحدتها الايطالية شركة نوفو بنيوني وذلك لتقديم خدمات الصيانة للتوربينات الغازية في محطة تعزيز الغاز رقم 131 بقيمة تصل إلى 75 مليون دولار لمدة تزيد على 10 سنوات. وذكرت المصادر أن عقد صيانة التوربينات في محطة تعزيز الغاز رقم 131 يأتي بالتزامن مع إجراء تحسينات على محطة التعزيز في منطقة شمال الكويت والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 500 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز، ويغطي العقد تكاليف الصيانة للتوربينات الغازية بهدف رفع كفاءة المحطة. وأشارت المصادر إلى أن العقد طويل الأجل مع «جنرال الكتريك» يعطي فرصة الاستفادة من خدمات الشركة من خلال وحدتها الايطالية المتخصصة في مجال الصيانة بتكاليف معقولة للغاية، كما تسعى الاتفاقية إلى خفض تكاليف الصيانة لدى الشركة بنسبة 20٪.

إدراج الشكاوى خلال 3 أيام عمل

«المركزي» يفعّل شكاوى عملاء البنوك إلكترونياً

منى الدغيمي

حصلت «الأنباء» على تعميم صادر من بنك الكويت المركزي الى جميع البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت وشركات الاستثمار والتمويل يعلمهم انه تم الانتهاء من تطوير النظام الآلي (complaint Register System (CRS الخاص بإدخال شكاوى العملاء المقدمة الى البنوك او الشركات المذكورة.

وطالب« المركزي» البنوك والشركات الخاضعة لرقابته بإدخال جميع بيانات الشكاوى المقدمة الى البنوك والشركات الكترونيا عن طريق النظام الآلي للشكاوى (CRS) اعتبارا من تاريخ 4 اغسطس الجاري وذلك بعد دخوله حيز التنفيذ. ودعا البنوك الى اتباع جملة من الاجراءات وهي كالتالي:

● ان يتم ادراج الشكاوى في النظام خلال مدة اقصاها 3 ايام عمل من تاريخ تسلمها من العميل.

● عند ادخال الشكوى في النظام يتعين تعبئته البيان الخاص بالموضوع الشكوى في خانة «Details»، بحيث تدرج في النظام صورة عن رد مصرفكم/ او شركتكم المعد للعميل بشأن شكواه «Attachment ».

● في حال قيام مصرفكم/ او شركتكم بشطب اي من الشكاوى المدرجة في النظام المذكور لأي سبب من الاسباب فانه يتعين على مصرفكم/ او شركتكم ادراج المستند الدال على اسباب شطب الشكوى «Attachment».

والجدير بالذكر ان بنك الكويت المركزي سبق ان أصدر تعميما بتاريخ 2011/01/19 بشأن انشاء وحدة شكاوى وبتاريخ 2011/7/12 بشأن المهلة الزمنية المحددة لموافاة بنك الكويت المركزي بالبيانات الاحصائية الخاصة بشكاوى العملاء وبتاريخ2012/05/16 بشأن طلب تزويده من قبل البنوك والشركات الخاضعة الى سلطته بأسماء الموظفين المكلفين بالعمل على النظام الآلي(CRS)complaint Register System الخاص بإدخال شكاوى العملاء وإلى ورش العمل التي تمت مع موظفي البنوك والشركات في هذا الخصوص.